الملخص التنفيذي

نظم المعهد المغاربي للتنمية المستدامة بدعم من المؤسسة الالمانية هانريش بول وبالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، المخيم الرابع للشباب على امتداد اربعة ايام من 24 الى 27 جوان 2020، وناقش الشباب المشارك المسائل التالية:

1-الديون الخارجية للبلاد التونسية:



خلص الشباب الى ضرورة الحد من المديونية الخارجية والى امكانية تحقيق نتائج ايجابية وذلك بتنظيم حملة مناصرة من اجل تحويل الديون الخارجية للبلاد التونسية الى راس مال استثماري في التنمية المحلية ودعم بعث مشاريع الشباب وذلك عبر الية انشاء صندوق يقدم منحا الى كافة اصحاب المبادرات من المؤسسات العمومية او المؤسسات الخاصة التي تمتلك نسبة 50 بالمائة كتمويل ذاتي، كما يقدم منحا للجمعيات او الافراد . ويستهدف الصندوق اساسا دعم التنمية في المناطق والاحياء المهمشة وتعزيز تمتع عموم الموطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

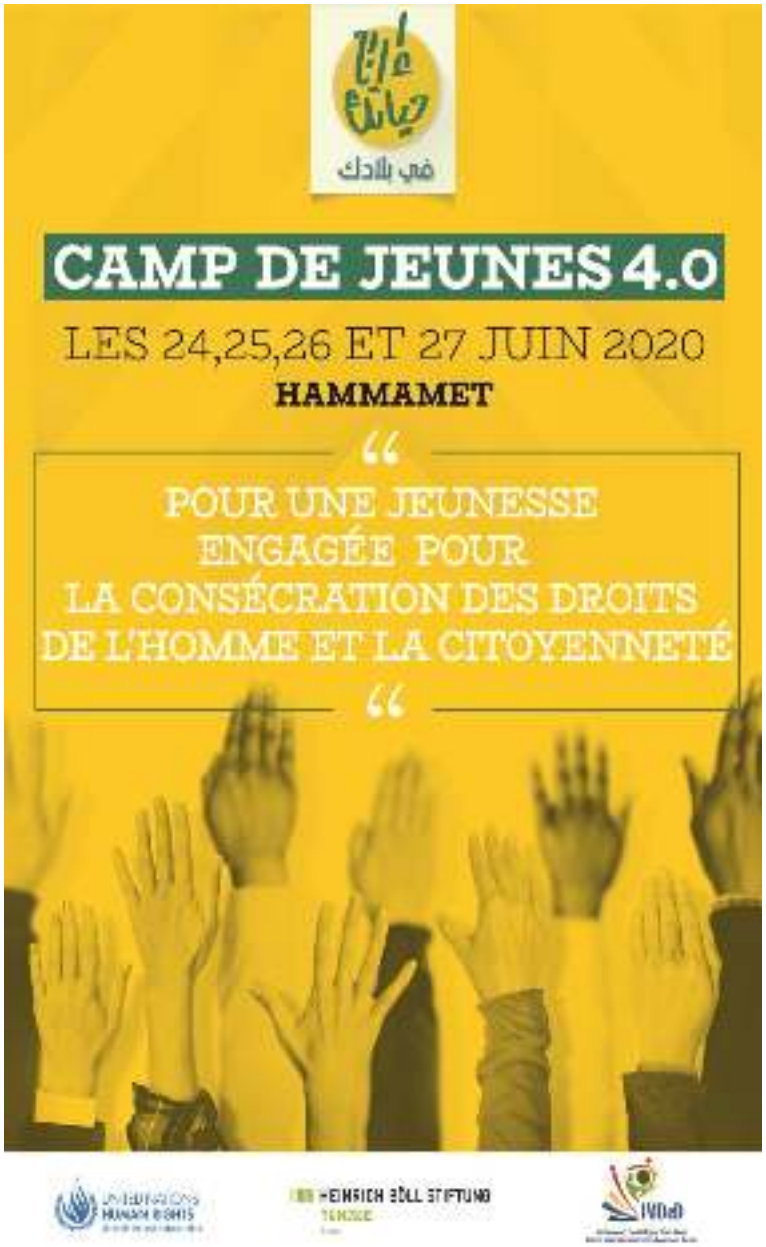
2-السياسات العمومية للشباب:

اكد المشاركون على ضرورة تعزيز الاطر التشريعية والمؤسساتية لضمان اكثر ادماجا وتشريك فعليا للشباب في الحياة العامة وذلك باعتماد اليات عمل "مع الشباب "وليس من اجل الشباب " فقط ، على الاصعدة المحلية والجهوية والوطنية، تمكينا لهم من الادماج والمشاركة الفعالة بما يضمن لهم الحرية والكرامة في نفس الوقت.

ملخص التقرير:

تواصل تنظيم مخيمات الشباب تحت عنوان "من اجل شباب ملتزم بتكريس حقوق الانسان والمواطنة" بالشراكة بين المعهد المغاربي للتنمية المستدامة والمؤسسة الالمانية هانريش بول والمفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة. وهي فضاءات تمكن الشباب من تدعيم مهاراته وتعزيز الثقة في قدراته على التغيير وبناء العلاقات والشراكات.

وفي هذا الاطار نظم المخيم الرابع بمدينة الحمامات كتتويج لمجهودات الشبيبة في معاضدة مجهودات الدولة في التصدي لوباء الكوفيد 19 من خلال انشطتهم التطوعية والابداعية و مشاركتهم الفعالية في التوعية والتحسيس بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية وتوصيات وزارة الصحة التونسية ومنظمة الصحة العالمية ،والتعبئة وتقديم المساعدات الانسانية للفئات الاكثر هشاشة. وكذلك كمواصلة لمسار البناء مع الشباب كقوة اساسية للتغيير والتطوير .



وتفاعلا مع التحديات الجديدة التي فرضتها جائحة الكورونا عالميا ووطنيا اضافة الى التحديات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التونسية حدد الشباب المحاور الاساسية لمخيم الرابع والمتمثلة اساسا في السياسات العمومية الاكثر ادماجا للشباب ومسالة تحويل الديون الخارجية للبلاد التونسية الى استثمارات في المناطق المهمشة .

وقد قام الشباب بتشخيص العوائق التي

تحول دون مشاركتهم بفاعلية في الحياة العامة والتي تؤثر على التنمية المستدامة في تونس ، ثم قاموا بتقديم الحلول والتوصيات لتجاوز النقائص والعوائق.

أ-العوائق والاشكاليات:

تتمثل اهم العوائق والاشكاليات التي تحول دون المشاركة الفعلية للشباب في الشأن العام والتي تؤثر على التنمية في المسائل التالية:

-ضعف او غياب الاطر التشريعية والمؤسساتية الضامنة للتشريك الفعلي للشباب في مراكز صنع القرار

-البيروقراطية و تعقيد الاجراءات بالنسبة للشباب الراغب في بعث المشاريع الخاصة وغياب المرافقة والمتابعة عند بعث المشاريع

-عدم تلاؤم التعليم والتكوين مع سوق التشغيل في تونس

-التميز على اساس الجنس والانتماءات السياسية والحزبية

-عدم تكافؤ الفرص بين المناطق والجهات للاستفادة من الخدمات العمومية

-ضعف البنى التحتية وتهرئتها وعدم توفير بنى تحتية مناسبة للاستثمارات والتنمية

-التجاذبات السياسية وعدم التواصل بين مختلف السياسات الحكومية والتزاماتها

-ضعف الحوكمة واستنزاف الموارد والطاقات

-تفاقم نسب التداين نتيجة لغياب التخطيط والاقتراض لتغطية النفقات.

ب- الحلول و التوصيات المقترحة:

تمثلت اهم الحلول التي يقترحها الشباب في التوصيات المقدمة في البيان الختامي للمخيم والمتمثلة اساسا في:

-تشريك الشباب في رسم السياسات العامة للدولة كحق من الحقوق الاساسية لضمان استمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة واستدامة الموارد الطبيعية

-تعزيز الاطر التشريعية والمؤسساتية لتشريك فعلي للشباب في الحياة العامة وذلك باعتماد اليات عمل "مع الشباب وليس من اجل الشباب " فقط ، على الاصعدة المحلية والجهوية والوطنية

-دعم المبادرات الشبابية لبعث المشاريع والتشجيع على تثمين النفايات واستغلال الطاقات المتجددة

-تمكين الشباب من خدمات صحية و رعاية نفسية ذات جودة مع مراعاة الفئات الهشة

-نشر ثقافة صحية للشباب وتكثيف حملات التوعية بما في ذلك الامراض المستجدة والسارية

-تمكين الشباب من اكتساب مهارات التعلم و المواطنة

-رقمنة التعليم واعتماد اساليب تكنولوجية جديدة وما يتماشى واحتياجات الشباب

-دعم الطاقات الشبابية للاستثمار الثقافي

-دعم التبادل الثقافي و ترسيخ قيم الاختلاف والتعايش السلمي والوقاية من الكراهية والتطرف العنيف

-تمكين الشباب من القيادة و من ممارسة المساءلة الاجتماعية.

-رقمنة الادارة وتبسيط الإجراءات الادارية ونشر تقارير الرقابة والتفقد.

واكد الشباب على ضرورة تكاثف جهود كل من الدولة والمجتمع المدني والشركاء من الداخل والخارج من اجل مناصرة الشباب لتحقيق اهداف التنمية المستدامة واحداث برنامج ممول من الديون الخارجية للبلاد التونسية المحولة الى استثمارات .

المخيم الرابع للشباب

من اجل شباب ملتزم بتكريس حقوق الانسان و المواطنة

تحت شعار

" من اجل سياسات عمومية اكثر ادماجا للشباب وتحويل الديون الخارجية للبلاد التونسية الى استثمارات"

24-25-26-27 جوان 2020 بالحمامات



I. التقديم

1. السياق:

للشباب دور أساسي في المجتمع و في حماية حقوق الإنسان وتعزيز المواقف والسلوك التي تنهض بحقوق الإنسان وتساهم في احترامها والدفاع عنها وتطبيقها في الحياة اليومية. ويواجه الشباب اليوم تحديات هائلة مدفوعة بالعولمة والتكنولوجيات الجديدة وإكراهات التحولات الاجتماعية المتسارعة الا انهم في نفس الوقت يشكلون قوة دافعة لجعل احترام حقوق الإنسان واقعاً ملموساً لدى الجميع. ولإحداث التغيير في هذا الاتجاه يحتاج الشباب الى مزيد التعلم و تنمية معارفهم، و مهاراتهم، ومزيدا من الحوافز و الإلهام.

يهدف تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان واهداف التنمية المستدامة الى تحقيق نتائج بعيدة الأمد ويساهم في الوقاية من العنف والنزاعات العنيفة بالتصدي للفقر والتهميش وتحقيق تنمية مستدامة والعمل تحويل المديونية الخارجية للبلاد التونسية الى استثمارات في المناطق المهمشة . ان الشباب المتشبع بثقافة حقوق الانسان والمواطنة سيساهم بشكل كبير في تعزيز احترام الكرامة الإنسانية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة والمساواة وستعزز ذلك من خلال مشاركة شباب المجتمع المدني مع شباب المجالس البلدية .

و تؤكد عديد الدراسات ان الشباب ينخرط بازدياد في الشأن العام ، ولكن هذا الانخراط لا يمر بالضرورة عبر الاليات الكلاسيكية للانخراط مثل الترشح والانخراط في الاحزاب والجمعيات والنقابات ، بل يتبع مسارات جديدة مثل الانشطة الرقمية والمناصرة والتظاهرات والانخراط في قضايا التنمية المحلية من اجل احداث التغييرات المنشودة باليات ديمقراطية وسلمية.

2. الاطار العام:

في هذا السياق نظم **المعهد المغاربي للتنمية المستدامة IMDeD** بالشراكة مع **مؤسسة هانريش بول الالمانية Heinrich Böll Stiftung** و **المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة Haut-Commissariat aux**

Droits de l'Homme de l'ONU المخيم الشبابي الرابع "من اجل شباب ملتزم بتكريس حقوق الانسان والمواطنة "تحت شعار " من اجل سياسات عمومية تشاركية **و الديون الخارجية للدولة التونسية الى استثمارات**" . وقد عقد المخيم بنزل البلايا في الحمامات من 24 الى 27 جوان 2020.

و هو المخيم الشبابي الرابع ضمن مشروع " اربح حياتك في بلادك" والذي يتنزل في اطار **استراتيجية الامم المتحدة للشباب 2030: العمل مع ومن اجل الشباب**" و "**اهداف التنمية المستدامة 2030**"

- **استراتيجية الامم المتحدة للشباب 2030: العمل مع ومن اجل الشباب**" :

تهدف هذه الاستراتيجية إلى توجيه المنظومة العالمية نحو تمكين الشباب من تحقيق كامل إمكاناته، وضمان انخراطه في تطبيق أجندة التنمية المستدامة2030 عن طريق فهم احتياجاتهم ومساعدتهم على تنفيذ افكارهم وتحقيقها. وتوفّر الاستراتيجية المجال لحشد جهود الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتوحيدها للاستثمار في الشباب وإشراكهم في جهود التنمية وهي ستكون بمثابة مظلة لعمل الأمم المتحدة مع الشباب ومن أجلهم.

تعتمد الاستراتيجية على خمسة مجالات رئيسية هي:



-اهداف التنمية المستدامة 2030:



على اثر الفشل الحاصل في اهداف التنمية للألفية (2000-2015) قامت الامم المتحدة بالإعلان عن اهداف التنمية المستدامة 2030 (2015-2030)، وهي عبارة عن مجموعة من 17 هدفا، تترابط فيما بينها على الرغم ان لكل منها اهداف صغيرة محددة خاصة بها، تتمثل في 169 غاية.

وتستهدف اهمية التنمية المستدامة 2030 الشباب بشكل كبير في اطار سعيها للقضاء على الفقر وخلق فرص عمل لجميع الشباب والانتقال بالشباب من الفقر للانتفاع بالفرص. لان الشباب قادرون على تغيير العالم نحو الافضل، وتحقيق التنمية العالمية، في حال اتيحت لهم الفرص وتوافرت لهم الامكانيات.

وقد دعا الامين العام للأمم المتحدة الشباب، الى المساعدة في دفع عجلة التنمية المستدامة المحورية للكوكب، والمساعدة في محاربة الظلم وعدم المساواة، ولان يكونوا مواطنين عالميين نشطين.

3. **الهدف المركزي للمخيم:**

شكل هذا المخيم تتويجا لمسار بناء قدرات الشباب في المناطق المهمشة و لأنشطة تدريبية حول المواطنة الفعالة ولحملات ميدانية لصالح المجتمع و معاضدة لمجهودات الدولة في مجابهة انتشار فيروس كورونا في البلاد.

وتمثل الهدف الرئيسي للمخيم الرابع الى بناء قدرات الشباب من اجل تعزيز مشاركتهم في النضال من اجل الغاء الديون الخارجية للجمهورية التونسية بتحويلها الى استثمارات بالمناطق المهمشة ، والمطالبة باعتماد سياسات عمومية اكثر ادماجا لهم، ليتمكنوا من المساهمة في التكريس الفعلي لاستقلالية البلاد و تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.

4. **أهداف المخيم:**

سمح المخيم للمشاركين من تحقيق الأهداف التالية:

- تنمية المعارف والتثقيف في مجال حقوق الإنسان واهداف التنمية المستدامة 2030 وآليات المساهمة في تحقيقها عن طريق المناصرة والتعاون الدولي من اجل ايجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية وتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام ، فضلا عن اكتساب المهارات لتطبيقها بصورة عملية في الحياة اليومية وتنمية القيم وتعزيز المواقف والسلوكيات المخففة من اثار الديون الخارجية للبلاد و الداعمة لحقوق الإنسان واهداف التنمية المستدامة.
- تطوير معارف الشبان والشابات من المجتمع المدني والمجالس البلدية بخصوص الاثار السلبية للمديونية وضعف التشاركية وانعكاساتها على حقوق الانسان واهداف التنمية المستدامة 2030 .
- تعريف الشباب بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الانسان (A/HRC/RES/20/10) ودور الخبير الاممي المعني بأثار الديون الخارجية .
- تعرف الشباب على دور الدول والمؤسسات المالية الدولية ودورها في تعزيز التعاون الدولي والمساعدة على تحقيق التنمية.

- إشراك الشبان والشابات من المجتمع المدني والمجالس البلدية في حوار وتفاعل بشأن الوسائل والسبل الكفيلة لتحقيق المساهمة الفعالة في تحويل الديون الخارجية للبلاد التونسية الى استثمارات في المناطق المهمشة والتخفيف من اثارها السلبية واعتماد سياسات عمومية ادماجية تمكن من تعزيز حقوق الانسان وتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
- تمكين الشبان والشابات من القدرات و الاليات الضرورية للمناصرة و التشبيك والتعاون مع ومختلف الفاعلين المحليين والوطنيين والدوليين لتحويل الديون الخارجية لاستثمارات في المناطق المهمشة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
- لقاء وتبادل الخبرات وبناء علاقات دائمة مع و بين مختلف الشركاء

II. الجلسات و العروض

1-الجلسة الافتتاحية:

افتتح رئيس المعهد المغاربي للتنمية المستدامة السيد عدنان الحسناوي المخيم بالترحيب بالمشاركين والمشاركات مؤكدا على ايلاء المعهد الاهتمام الشديد بتدعيم قدرات الشباب وتمكينهم من اجل ان يكونوا قوة تغيير وتأثير من اجل بناء دولة القانون العادل والمؤسسات التمثيلية وحقوق الانسان ومن اجل المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة .



ثم قام المنسق العام للمشروع السيد لطفي عزوز بالترحيب بالحضور ، ثم انتقل الى عملية كسر الجليد. حيث طلب من المشاركين و المشاركات الوقوف والتنقل داخل القاعة. وعلى كل مشارك التعرف على شخص لم يتعرف عليه في السابق لمدة دقيقتين. ثم يقوم كل مشارك/ة بالتعرف بصديقه او صديقته مع تحديد قاسمان مشتركان بينهما. حيث مكن هذا التمرين من تحقيق التعارف بين مختلف المشاركين والمشاركات وخلق ديناميكية جديدة من خلال البحث عن المشترك بين الشباب من مختلف الجهات.



كما عرض المنسق العام اهداف المخيم ، وطلب من الشباب تحديد انتظاراهم في جو من الانسجام والتفاعل الايجابي .وتمثلت الانتظارات في النقاط التالية :

-لجنة مؤثرة للمناصرة: التركيبة والصلاحيات

-صياغة استراتيجية مناصرة: نظرية وعملية

-توصيات لأليات محو اثار المديونية

-صياغة استراتيجية فعالة وصياغة توصيات

-توظيف الخبرات و العلاقات

-تفعيل دور الشباب في ايجاد حلول للمديونية

-اهمية المتابعة لتنفيذ التوصيات

-التعبئة للتنفيذ

-معرفة اسباب المديونية والحلول

-التمكن من حملات المناصرة.

وهو ما عكس تعطش الشباب للتمكن من تقنيات المناصرة وتوظيفها لمحو الاثار السلبية للمديونية

2- جلسة حوارية حول السياسات العمومية للشباب-المديونية الخارجية-التنمية المحلية –التنمية المستدامة:

تدخل خلال هذه الجلسة السيد وجدي الفلالي مدير برامج بالمؤسسة الالمانية هانريش بول والمدربان السيدان زهير العزعوزي و فوزي العريبي .

حيث تم التعرض خلال هذه الجلسة الى تأثيرات ضعف السياسات العمومية في علاقة بالإدماج الفعلي للشباب والى الاثار السلبية للمديونية وانعكاسات ذلك على التنمية المحلية والتنمية المستدامة ووظيفية دور الشباب للتأثير الفعال من اجل احداث التغييرات المنشودة.

كما تم التأكيد على انه وبالرغم من أن الثورة أعطت الشباب التونسي بارقة أمل بمستقبل جديد، فإنه لا يزال هناك الكثير مما يتوجب عمله للقيام بمهمة بناء هذا المستقبل. وهذه المهمة لا يمكن للشباب أن يقوموا بها بمفردهم، كما لا يمكن إنجازها بدونهم. وهي أيضاً مهمة لا يمكن للحكومة أن تمضي في إنجازها بمفردها. لذلك، ستكون هناك حاجة إلى أشكال جديدة من الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتصور وإنجاز هذه المهمة التي تواجه تونس، بالتزامن مع إصلاح السياسات والاقتصاد والمجتمع. ويلزم إفساح المجال للشباب للمشاركة على نحو كامل في عملية التجديد هذه، والاستفادة منها.

وتكتسي مسالتي توفير الاطر التشريعية والمؤسساتية لتشريك الشباب فعليا في عمليات اتخاذ القرار وتحويل المديونية الخارجية للبلاد التونسية اهمية بالغة للمساهمة الشبابية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والتمتع بالحقوق الانسانية فعليا .

حيث ان الية تحويل جزء من الديون التونسيّة إلى استثمارات أجنبيّة مباشرة سيمكّن من دفع وتيرة الاستثمارات في البلاد والتخفيف من أزمة البطالة عبر خلق مواطن شغل جديدة وتنشيط الدورة الاقتصاديّة مع ازدياد الاستهلاك وارتفاع كتلة الأجور والحركة الاستهلاكيّة ككلّ.

3-تحديد الاشكاليات والحلول المقترحة:

نشط هذه المرشة المدرب فوزي العربي حيث تم تقسيم الشباب المشارك الى 4 مجموعات بناء على الانتماء الجهوي لكل مجموعة لتحديد اهم الاشكاليات التي تعيق الشباب وتعمق المديونية وتهدد التنمية المستدامة فقامت كل مجموعة بتشخيصها بشكل منفصل ثم تم القيام بالعرض جماعيا والبحث عن النقاط المشتركة والمتشابهة .



وقد كان تشخيص الاشكاليات متقاربا بشكل كبير كما تعددت الحلول المقترحة للشباب.

الاشكاليات	الحلول
-عدم القدرة على توفير التمويل الذاتي لبعث المشاريع الصغرى والمبادرات الحرة	تسهيل الاجراءات الادارية والتقليص من القيود التي تفرضها البنوك واحداث صندوق تمويل لبعث المشاريع حيث يتم دعم الشباب من الديون الخارجية التي تحول استثمارات
-غياب المر افقة عند بعث المشاريع	بعث منصة لتوجيه ومر افقة وتكوين الشباب لبعث المشاريع

	ومتابعتها. على تونس الاستفادة من الوضعية التي تؤهلها لأن تصبح رائدة إقليمية في مجال الابتكاروالعمل الحربمر افقة ودعم الإمكانات التي يمتلكها رجال وسيدات الأعمال من الشباب الطامحين
عدم ملائمة التكوين لسوق الشغل	القيام بعملية مسح وجرد لنوعية اليد العاملة المتوفرة بالمنطقة ومدى ملائمتها للمؤسسات الموجودة بالجهة. تطوير التعليم والتكوين لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات سوق العمل والانتقال إلى مرحلة النضج والمواطنة الإيجابية النشطة
بنية تحتية مهترئة وعدم توفيربنية تحتية ملائمة للاستثمار	العمل على اصلاح البنى التحتية وذلك بانخراط التنسيقيات المحلية للجمعيات للقيام بشراكات مع السلط المحلية والمركزية وتحديد الاولويات
تهميش الشباب مما يتسبب في العزوف عن الحياة العامة	تشجيع الشباب على المشاركة في الحياة العامة وذلك بتوفير الاطر التشريعية والمؤسساتية المناسبة لذلك. تمكين الشباب ليلعب العمل الحرللشباب دورا مهما في معالجة إقصائهم، بالإضافة إلى تعزيز توليد الدخل والحد من البطالة بين الشباب. وتمكين الشباب من تحقيق استفادة كبيرة من نهج مبتكر يربط التعليم بالوظائف في إطارتعاون ثلاثي الاتجاه بين النظام الدراسي والكليات التقنية والشركاء من المؤسسات المحلية.
عدم تكافؤ الفرص بين المناطق والجهات للاستفادة من المر افق الثقافية العامة	تشييد دورثقافة واعادة هيكلة وتطويررؤية وفاعلية دور الثقافة الحصول على المعلومات، مثل بيانات الرصد والتقييم الدقيقة، وإجراء حوارسياسة الشباب بشأن سياسة التشغيل وبرامج

	تنشيط سوق العمل والتشجيع على الاستثمار في المجال الثقافي وتفعيل دور المرافق الثقافية العامة
عدم تكريس مبدا حرية الصناعة والتجارة	تكريس مبدا حرية الصناعة والتجارة لتشجيع التونسيين والاجانب على الاستثمار
التمييز و عدم المساواة بين الجنسين الفجوات بين الجنسين تمثل حواجز كبيرة تُد من التكافؤ في الحصول على الفرص الاقتصادية	ادماج المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتوفير دورات تكوينية خاصة تمكين الشباب من العمل الحر الفردي والجماعي المراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين من خلال منح بناء حقوق الملكية والحصول على التمويل
التمييز على اساس الانتماء الحزبي والايديولوجي	تعزيز الحوكمة
التجاذبات السياسية وعدم تواصل السياسات المتعاقبة	ترسيخ مبدا الحوار الوطني وضمان استمرارية سياسات العمل الوطني
البيروقراطية	تقييم سنوي للموظفين وترقيتهم حسب مردودية العمل
العمل الورقي	تغيير العمل الورقي عن طريق الاعتماد على الأنترنت (رقمنة الادارة)
امتيازات الحكومة المفرطة	التقشف والحد من الامتيازات وتحويلها الى مداخيل للدولة
عدم استغلال الطاقات المتجددة	التشجيع على بعث مشاريع في مجالات الطاقة المتجددة المطالبة بإجراء تدقيق مفصل لبعض الموارد الطبيعية من بينها المحروقات وتجنّب الأرقام المعلنة و المغلوطة.
عدم الاستثمار في المناطق الاثرية	التشجيع على الاستثمار في التراث المادي واللامادي وحسن استثمار المناطق الاثرية ثقافيا وسياحيا
ضعف الموارد المالية الموجهة لاستثمارات	تنظيم حملات توعية للمواطنين للضغط على المسؤولين من أجل استخلاص الديون الجبائية و مقاومة التهرّب الضريبي

	و استخلاص الديون البنكية الكبيرة التي انتفع بها عدد من رجال الأعمال من البنوك العمومية. تحويل الديون الخارجية الى استثمارات محلية تتماشى مع خصائص الجهات
مشكل تداخل الصلاحيات	تطوير الاطر وتدعيم القدرات لضمان الحوكمة الرشيدة
غياب الشباب عن مو اقع صنع القرار	ضرورة سن تشريعات وسياسات تمكن الشباب من ان يصبح في مو اقع صنع القرار
بلوغ تونس لمرحلة خطيرة من المديونيّة التي تهدّد لا المستقبل الاقتصادي للبلاد بل واستقلاليّة القرار السياسيّ وصعوبة الحصول على المعطيات الخاصة بقيمة المديونية الخارجية والجهات المانحة. حيث يرزح الاقتصاد التونسي تحت عبء قيمة الديون ومعضلة سداد خدمتها من جهة، و انعكاسات استنزاف الموارد اللازمة لذلك من جهة أخرى	تفعيل حق النفاذ الى المعلومة ومصارحة الشعب بالمعطيات ونشر المعلومة في المو اقع الرسمية. العمل على وضع مقاربة متكاملة تشمل مراجعة جذرية لسياسة التداين المفرط و للسياسة الإقتصادية و التنموية و لعلاقات الشراكة و التعاون مع شركاء تونس الاستر اتيجيين فضلا عن مقاومة الفساد المستشري و المتنامي بالنجاعة المطلوبة، و مراجعة حصيلة العلاقات الاقتصادية المختلة. تحويل قضية المديونية إلى قضية رأي عام من حقّ المواطنين بمختلف شر ائحهم أن يطّلعوا على حقائق المديونية و مخاطر استمراريتها و ارتفاعها لغاية نشر الوعي بخطورة الموقف و أهمية تكاتف جهود الجميع للوقوف على الحقيقة و العمل الجماعي على التفكير جديا في حلول عملية للخروج من الأزمة
غياب المفاوضات الجدية بين المسؤولين في تونس والجهات المانحة	تكوين مفاوضين ديبلوماسيين لتوسيع دائرة الشراكات والعمل مع جهات جديدة وخلق استر اتيجيات جديدة. مطالبة الدول المقرضة بمساعدة فعلية و جدية لتونس وذلك بتحويل الديون الى استثمارات والمساعدة على استرجاع الأموال

	المنهوبة و اختصار الآجال و الإجراءات.

وتمثلت اهم التحديات والاشكاليات التي تحول دون التمتع بكامل الحقوق الانسانية وتعيق التنمية المستدامة ، بناء على تحاليل الشباب في المحاور الاساسية التالية:

-التميز

-الصحة

-البيئة

-الحوكمة

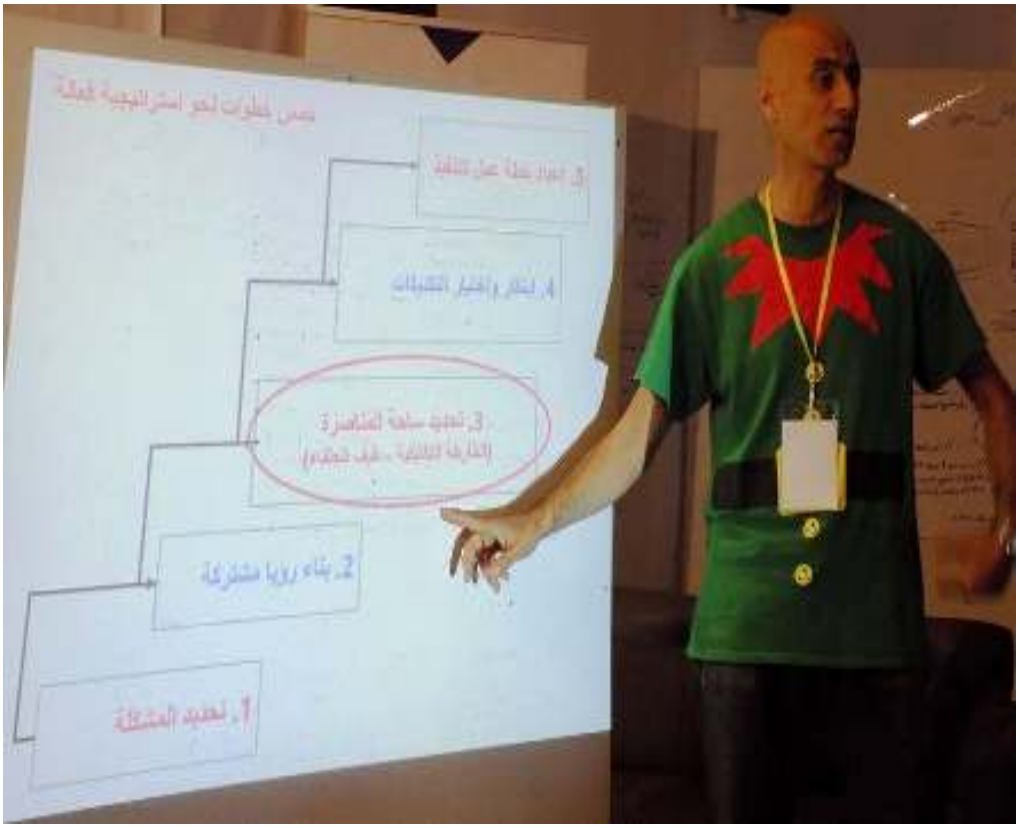
-التنمية

-التعليم

-الثقافة

4- تحديد ساحة المناصرة (الخارطة التكتيكية – طيف الحلفاء):

سير هذه الورشة المدرب زهير العزعوزي ، حيث تمكن الشباب المشارك من التعرف على مفاهيم ومضامين المناصرة، والمدافعة، وبناء التحالفات، والحشد ،والتأييد. وكيفية الدفاع عن قضية او عن مسالة وكيفية الدعوة لمعالجتها وذلك بكسب التأييد والدعم لهذه القضية او المسالة، والتأثير على الاخرين لدعمها او السعي الى التأثير او تغيير التشريع الذي يتصل بها.



كما تدرب المشاركون على خطة العمل من اجل المناصرة باتباع خطة القائد صان تزو العسكري الصيني الذي ولد سنة 551 ق م وصاحب كتاب فنّ الحرب

الخطة تعتمد على ثلاث نقاط : 01 * اعرف نفسك

خطة العمل ترسم الخطوات الضرورية لتحقيق الهدف المحدد

فما هو الهدف المحدد ؟؟

ما هي الموارد المتوفرة لديك ؟؟

ما هي الموارد التي تحتاجها ؟؟

02 * اعرف خصمك

ما المخاطر المتصلة بخصمك والتي تتوقعها أن تكون فيه ؟؟

ما هي الفرص التي تتوقع أن تكون لدى خصمك ؟؟

03 * اعرف ساحة المناصرة

ما هي التحديات المتعلقة بالناس والمجموعات والمؤسسات التي حددتها والتي قد يكون لها تأثير على التنفيذ والإطار الزمني؟

ما هي الأحداث القادمة(سواء كانت **فرص أو تحديات**) التي قد تؤثر على عملية التنفيذ وإطارها الزمني؟

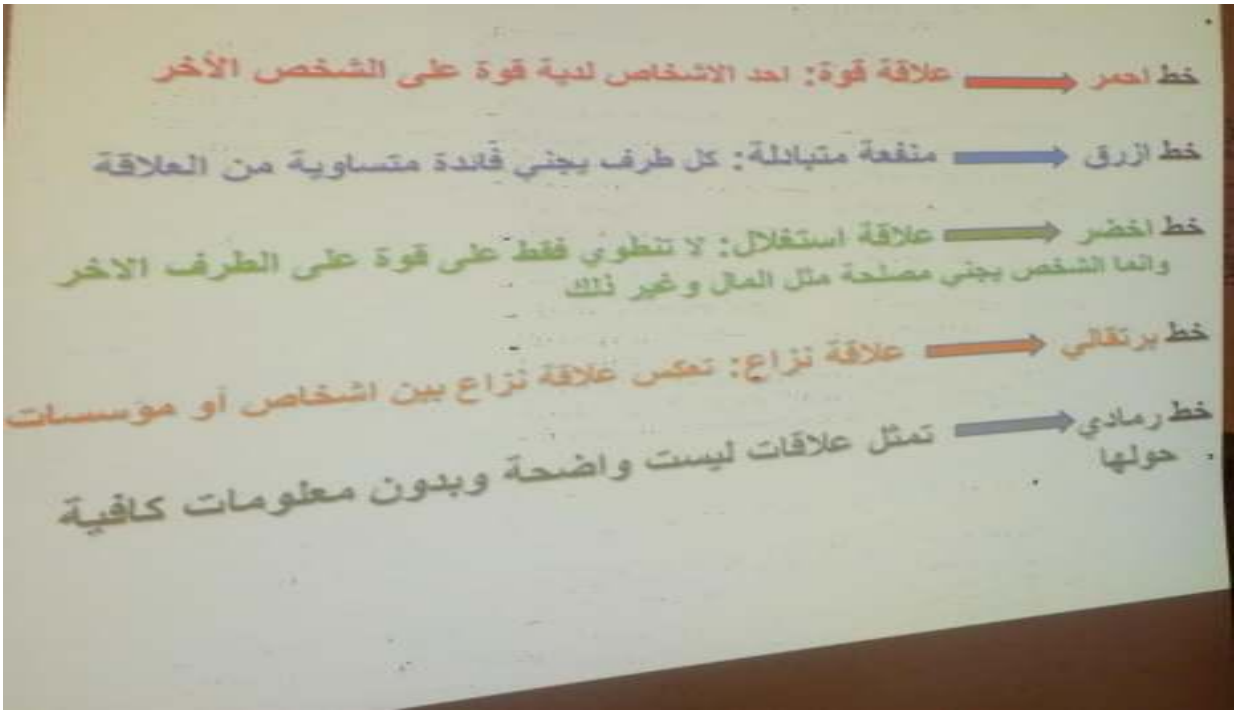
ما هي الجوانب السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإقتصادية التي قد تؤثر على عملية التنفيذ وإطارها



الزمني؟

بعد هذه المراجعه، تقيم الأهداف والتكتيكات التي تم اختيارها من أجل المضي قدما نحو الهدف الذكي .

ثم تقوم كل مجموعة –مقسمة حسب الجهة - بوضع خطة من أجل العمل(استخدم ورقة عمل خطة العمل التابعة للتكتيكات الجديدة).



فقامت كل مجموعة بتحديد الفاعلين والمعنيين بالمناصرة من اجل سياسات عمومية اكثر تشاركية وتحويل المديونية الى استثمارات على مختلف المستويات.

أ- على المستوى الدولي:

المؤسسات و المنظمات الدولية

الدول الدائنة لتونس وسفاراتها

رئاسة الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون الخارجية

الاعلام

ب- على المستوى الوطني:

الحكومة

مجلس نواب الشعب

الاعلام

ت- على المستوى الجهوي:

الولايات

الاعلام

ث- على المستوى المحلي:

المجالس البلدية

الجمعيات المحلية

الاعلام



مجموعة بنزرت



مجموعة القصرين



مجموعة صفاقس



مجموعة منوبة

5-استراتيجية الشباب 2030 واليات الامم المتحدة المتعلقة بالديون الخارجية :

سيرت هذه الورشة السيدة سامية كمون ، ممثلة المفوضية السامية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة. حيث ذكرت المشاركين بالمبادئ الاساسية لحقوق الانسان، ومراحل تطورها اضافة الى الاليات الدولية لحمايتها.



كما تعرف الشباب على استراتيجية الشباب للأمم المتحدة 2030 و وظيفية دورهم في المساهمة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى توجيه المنظومة العالمية نحو تمكين الشباب من تحقيق كامل إمكاناته، وضمان انخراطه في تطبيق أجندة التنمية المستدامة 2030 عن طريق فهم احتياجاتهم ومساعدتهم على تنفيذ افكارهم وتحقيقها.

وتوفّر الاستراتيجية المجال لحشد جهود الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتوحيدها للاستثمار في الشباب وإشراكهم في جهود التنمية وهي ستكون بمثابة مظلة لعمل الأمم المتحدة مع الشباب ومن أجلهم.



- سياسة الدولة يجب أن تسعى إلى الاخذ بعين الاعتبار الاستراتيجية الاممية للشباب وتساهم في تنفيذها
- برامج التعاون الدولي وبرامج دعم الامم المتحدة يجب ان تكون في تجاه تنفيذ اهداف الاستراتيجية الاممية للشباب
- خاصة رفع القدرات للشباب ودعم التشريعات والبرامج وخطط العمل الموجهة للشباب

دورالشباب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- تحسيس الأقران من الشباب بحقوق وأخذ القرار
- المشاركة في الحياة العامة
- التحسيس بحق البيئة السليمة ودفع العائلات والمحيطون بهم في المجتمع والضغط على أصحاب القرار للحد من التلوث و الانبعاثات الملوثة للمناخ
- المبادرة بأفكار وأنشطة للمناصرة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة :الإبداع /العمل الجمعياتي
- المناصرة لحماية البيئة والحفاظ على المناخ والحد من التغيرات المناخية بنشر الثقافة والسلوكيات لإنقاذ كوكب الأرض من تبعات التغييرات المناخية وحماية حقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة
- الشباب شركاء متساوون يجب تبصيرهم ومشاورتهم وتمكينهم، ليسهموا في التنمية المستدامة لمجتمعاتهم، عن طريق نهجهم المبتكر وحلولهم المقترحة لرفع التحديات
- دعم الشباب كصناع تغيير إيجابي وكقوة قادرة على حل المشكلات، مع توضيح كيف تؤدي رؤاهم وابتكاراتهم متى اقترنت بالمهارات المطلوبة إلى المساعدة على التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030
- دعم القدرات و المعارف و تعزيز دور الشباب للمشاركة بفعالية
- ضرورة المبادرة والتطوع و المشاركة
- دعم قدرات الشباب للعب دور هام في ريادة الاعمال والتزامه في المجتمع المتعايش و المتسامح، المندمج
- الشباب قوة وابتكار وإبداع قادر على المبادرة، العطاء والريادة للنهوض بالمجتمع والمساهمة في الاصلاحات وقادر وفاعل للتغيير

كما تمكن الشباب المشارك من تعميق معارفه بخصوص الاليات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالمبادئ التوجيهية في علاقة بالديون الخارجية.

حيث تم التعرض الى النقاط التالية:

-ابعاد التزام الدولة بالقانون الدولي لحقوق الانسان:

احترام الحقوق ، حماية الحقوق، اعمال الحقوق

-المبادئ الميسرة للتنفيذ:

تقرير المصير، عدم التمييز ، المساواة بين الجنسين، سيادة القانون، الاعمال التدريجي/عدم التراجع، اقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، المساعدة والتعاون الدوليين

-انتهاك حقوق الانسان:

كل فعل او اجراء رسمي حكومي يمس حق من حقوق الانسان او الامتناع عن فعل او تشريع

-حقوق الانسان والتنمية المستدامة:

اهداف التنمية المستدامة 2030:

اهداف التنمية المستدامة مبنية ومتاسسة على حقوق الانسان المتأصلة في جميع البشر/ مهما كانت جنسيتهم، او مكان اقامتهم، او نوع جنسهم، او اصلهم الوطني او العرقي، او لونهم، او دينهم ، او لغتهم، او اي وضع اخر.

للجميع الحق في الحصول على حقوقهم الانسانية على قدم المساواة وبدون تمييز.

-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: مطالب بالعيش الكريم:

الحق في التحرر من الجوع

الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية

الحق في العمل وحرية اختياره

الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية

الحق في تقاضي اجر متساو عن العمل المتساوي

الحق في التغطية الاجتماعية

الحق للجميع في تعليم ابتدائي الزامي ومجاني الحق في تعليم عال متاح للجميع

الحق في الراحة واوقات الفراغ

الحق في المشاركة في الحياة الثقافية

-اليات حماية وتعزيز حقوق الانسان:

اليات وطنية: القضاء، الصحافة ، المجتمع المدني

اليات اممية: اللجان التعاقدية : تراقب مدى اعمال الدولة لكل اتفاقية مثلا اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

مجلس حقوق الانسان : الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة من مقررين أمميين وفرق العمل

-اهداف التنمية المستدامة 2030 وحقوق الانسان:

هي الضمانات المادية للمحافة على الكرامة الانسانية والتمتع بالعيش الكريم

تهدف الى التصدي للفقر وعدم المساواة وتغير المناخ

هي اهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة

توازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

اهداف التنمية وحقوق الانسان يجري تحديدها وتطويرها وتنفيذها باستمرار

الحكومات تبذل جهود وتضع اطر وطنية (تشريعات، استراتيجيات،خطط وطنية،ميزانيات لتحقيقها، الازدهار المستدام والادماج الاجتماعي)

الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات

دور سياسات الاصلاح الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية في المساهمة في تعزيز حقوق الانسان

-الديون الخارجية وتأثيرها على التمتع بحقوق الانسان

تؤثر الديون الخارجية على الفئات الضعيفة والهشة بشكل كبير

حيث يقع التضييق على الانفاق الاجتماعي واعانات البطالة وحماية الفئات الضعيفة مما يؤدي الى اعتماد سياسات تقشفية

الاقراض والاقتراض المعقول والشفافية والمشاركة العامة عوامل حاسمة لضمان ان يتم توجيه الموارد العمومية نحو: -

تجسيد حقوق الانسان

-تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

عدم توجيه الموارد لاعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يقوض الالتزامات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الشروط المجحفة والتي قد تخرق الحقوق مثلا ايقاف الانتدابات او الاجور او غيره من الاصلاحات المطلوبة

الاعباء المفرطة لخدمة الديون والشروط الضارة المرتبطة بالقروض وبالتخفيف من الديون كثيرا ما تحد من الاستثمار في الخدمات العامة المتاحة للجميع وتقوض تقديم هذه الخدمات مثل الصحة والتربية والشغل

تخفيض المساهمات في صندوق الدعم وتخفيض الميزانيات الاجتماعية في قطاعي الصحة والتعليم وتجميد الاجور وتخفيض الانتدابات ما ادى الى الاعتداء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين وتصاعد الاحتجاجات وادخال الاقتصاد الوطني في ازمة حادة انتهت بصدامات شرسة بين الامن والمواطنين وسقوط عدد من الضحايا

الاثار البيئية التي خلفتها السياسية المفروضة بتوسيع النشاط في الحوض المنجمي بقفصة وفي خليج قابس، وما خلفه ذلك من دمار على النظام البيئي وما له انعكاسات خطيرة على صحة المواطنين.

البنك الدولي لم يحترم التوجهات البيئية والصحية والامنية العامة لمجموعة البنك الدولي المتعلقة بالبيئة.

كان للمؤسستين دور في ارتفاع مستوى المديونية عبر فرض مخطط الاصلاحات الهيكلية واجبار الدولة على تسديد ديون غير شرعية وفرض تحرير الدينار وهو ما واد حدة الدين الخارجي.

وهو ما منع البلاد التونسية من اعتماد نموذجا اقتصاديا خاصا بها واعاق استجابتها لمطالب مواطنيها الاجتماعية والاقتصادية.

-الديون الخارجية وتأثيرها على التمتع بحقوق الانسان: مسار العدالة الانتقالية خير مثال

- قبيل انتهاء مهامها وجهت هيئة الحقيقة والكرامة، المكلفة بالعدالة الانتقالية، مذكرة رسمية إلى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للاعتراف والاعتذار للتونسيين وإلغاء الديون غير الشرعية وذلك بعد ثبوت مسؤولية هاتين المؤسستين الدوليتين في ارتكاب انتهاكات على مر عقود، وتحديدًا انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ضد الشعب التونسي وفق ما انتهت إليه تحريّات الهيئة

- ودعت الهيئة البنك الدولي وصندوق النقد إلى اتخاذ التدابير الضرورية لجبر ضرر الضحايا، أفرادًا أو جماعات أو جهات مهمّشة، وكل التونسيين، التي تمثلهم الدولة التونسية وذلك بالتعويض عبر لجنة خاصة يقع إنشاؤها لتقييم هذه الأضرار

- بعد معاينة الانتهاكات الحاصلة بسبب السياسات المفروضة على الدولة التونسية بما أضر بالاقتصاد الوطني وبالمواطنين التونسيين، عدا عن الآثار السلبية على البيئة خاصة في منطقتي الحوض المنجمي وخليج قابس

- وتتمثل مسؤولية المؤسستين تحديدًا في سياسة الإملاءات التي فرضتهما في إطار **شروط منح القروض ومخطّط التكييف الهيكلي** الذي كانت نتيجته ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خاصة منها المرتبطة بالاحتجاجات الشعبية على خلفية هذه التوجهات التي أدت إلى تخلي الدولة عن دورها

-الديون الخارجية: المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الانسان

طلبت لجنة حقوق الانسان في قراراها 18/2004 من الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الانسان وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ان يضع مبادئ

توجيهية عامة تتبعها الدول والمؤسسات المالية الخاصة والعامة، الوطنية منها والدولية في اتخاذ القرارات وتنفيذ برامج تسديد الديون والاصلاح الهيكلي، بما في ذلك البرامج الناشئة عن تخفيف عبء الديون.

-الغاية و المبادئ التوجيهية:

يجب ان الا يؤدي الامتثال للالتزامات المترتبة على الديون الخارجية الى تقويض الالتزامات المتعلقة بإعمال الحقوق الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الانسان

يجب اقامة **توازن ملائم** بين التزامات الدولة الناشئة عن الترتيبات المتعلقة بديونها الخارجية والتزاماتها بموجب قانون حقوق الانسان الدولي

تحديد معايير حقوق الإنسان الأساسية القائمة التي تنطبق على الديون السيادية والسياسات المتصلة بها

أن تتضمن الالتزامات القانونية الدولية للمدينين والدائنين احترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء هبا، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وتنطبق هذه المبادئ على **قرارات الإقراض والاقتراض** التي تتخذها الدول والجهات الفاعلة الأخرى مثل المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخاصة، حسب الحالة، **والتفاوض على اتفاقات القروض أو صكوك الديون الأخرى** وتنفيذها، واستخدام أموال القروض الخارجية، ومدفوعات الديون، **وإعادة التفاوض على الديون الخارجية وإعادة هيكلتها، وتقديم تخفيف أعباء الديون عندما يكون ذلك مناسباً**، كما تنطبق على جميع السياسات والاستراتيجيات والأنشطة المتصلة

1) ضمان أسبقية حقوق الإنسان في قرارات الإقراض والاقتراض وفي التفاوض على اتفاقات القروض أو صكوك الديون الأخرى وتنفيذها، واستخدام أموال القروض، وعمليات تسديد مدفوعات الديون، وإعادة التفاوض على الديون الخارجية وإعادة هيكلتها، وتقديم مدفوعات تخفيف الديون

وأن تأخذ في الحسبان التأثير السلبي الذي يمكن أن يلحق بالتمتع بحقوق الإنسان بسبب خدمة الديون الخارجية

ويجب في أي استراتيجية لخدمة الديون الخارجية أن تكون مصمَّمة لعدم عرقلة تحسين الأوضاع التي تضمن التمتع بحقوق الإنسان

كما يجب أن تكون موجَّهة إلى ضمان أن تحقق الدول المدينة مستوى ملائماً من النمو يجعلها تفي باحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات تنميتها، فضلاً عن الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان

واجب الامتناع عن وضع واعتماد وتمويل وتنفيذ سياسات وبرامج تتعارض بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع التمتع بحقوق الإنسان

2) المساواة وعدم التمييز:

وينبغي أن تحلل الدول السياسات والبرامج، بما في ذلك تلك المتعلقة بالديون

الخارجية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والإصلاح الهيكلي، والاستثمار، **لمعرفة مدى تأثيرها على الفقروعدم المساواة والتنمية الاجتماعية والتمتع بحقوق الإنسان**، فضلاً عن آثارها الجنسانية، وأن تعدّل هذه السياسات والبرامج على النحو المناسب لضمان توزيع فوائد النمو والخدمات توزيعاً أكثر إنصافاً وأكثر اتساماً بعدم التمييز

3) **اهتمام خاص لفئات معينة** في المجتمع قد تكون شديدة التأثر على نحو خاص بالسياسات والبرامج المتعلقة بالديون الخارجية، وباستقرار الاقتصاد الكلي، والإصلاح الهيكلي، وتحرير التجارة، والاستثمار، بما في ذلك السياسات والبرامج المتعلقة بالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأشخاص المنتمين إلى أقليات والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم

4) الإعمال التدريجي:

ألا تؤدي حقوقها والتزاماتها الناشئة عن الاتفاقات أو الترتيبات المتعلقة بالديون الخارجية، وخاصة قبول التزام غير معقول أو مفرط بتسديد الديون إلى عرقلة الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويقع على الجهات المقرِضة الخارجية التزام بضمان أن تنطوي عقود الديون التي تكون طرفاً فيها أو أي سياسات متصلة بها على احترام حقوق الإنسان بالكامل

5) الالتزامات الأساسية الدنيا:

ينبغي أن تكفل الدول ألا تؤدي حقوقها والتزاماتها الناشئة عن اتفاق أو ترتيب يتعلق بالديون الخارجية، وخاصة الالتزام بتسديد الديون الخارجية، إلى الانتقاص من التزاماتها الأساسية الدنيا فيما يتعلق هذه الحقوق.

6) عدم التراجع

يقع على الدول التزام بتجنب اتخاذ تدابير تراجعية أي تجنب أي إجراء متعمد يترتب عليه إضعاف التقدم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ثم عرقلة الإعمال المتواصل لهذه الحقوق.

وينبغي أن تكفل الدول ألا تؤدي حقوقها والتزاماتها الناشئة عن الديون الخارجية، وخاصة الالتزام بتسديد هذه الديون، إلى اعتماد تدابير تراجعية على نحو متعمد

7)ضمان وجود عملية مستقلة للتنمية الوطنية

الحق السيادي غير القابل للتصرف في تنفيذ عملية تنمية وطنية على نحو مستقل ومتحرر من أي ضغط أو تأثير أو تدخّل من جهات فاعلة خارجية، بما في ذلك الدول الأخرى والمؤسسات المالية الدولية. والعملية المستقلة للتنمية الوطنية وينبغي أن تتسم هذه العملية بالشفافية والمشاركة والمساءلة والتجاوب

8) الشفافية والمشاركة و المساءلة:

الكشف الكامل عن جميع المعلومات ذات الصلة بشأن اتفاقات القروض، وعمليات تسديد الديون، وإدارة الديون، ونتائج عمليات مراجعة الديون العامة، والمسائل الأخرى المتصلة بذلك.

المشاركة فتتطلب إسهاماً فعالاً ذا مغزى من جميع أصحاب المصلحة (بمن في ذلك المستفيدون من المشاريع) في سياسة القروض وقرارات استخدام الموارد.

وأما المساءلة فتتطلب اتخاذ تدابير علاجية تكفل أن يكون صانعو القرارات موضع مساءلة، إذا وُجدت مبرّرات لذلك، عن الإجراءات التي يتخذوهنا بشأن الاتفاقات أو الترتيبات المتعلقة بالديون الخارجية، وكذلك بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بهذه الديون.

الإطار القانوني والمؤسسي العام:

ينبغي أن يكون لدى الدول المقترضة إطار قانوني ومؤسسي شامل يعزز ويكفل الشفافية والمساءلة في التفاوض والتعاقد على القروض وكذلك في عمليات إدارة الديون العامة. وينبغي أن يوضّح هذا الإطار أيضاً أدوار المؤسسات المختلفة في مجال التفاوض والتعاقد على القروض وإدارة ومراقبة الديون

قرار الاقتراض أو الإقراض:

-ينبغي لكل دولة مُقترِضة أن تُجري تقييماً لاحتياجاتها يتسم بالشفافية والمشاركة، كجزء من استراتيجيتها السنوية المتعلقة بالديون، من أجل التأكد مما إذا كانت لديها حاجة حقيقية إلى الحصول على قروض جديدة

إعادة التفاوض على الديون و إعادة هيكلتها:

-وينبغي قيام الدول المَدينة التي تواجه صعوبة في تسديد مدفوعات ديونها الخارجية بإعادة التفاوض على هذه الديون مع دائنيها بهدف التوصل إلى اتفاق لإعادة هيكلة الديون يمكّن الدولة المَدينة من خدمة مدفوعات ديونها الخارجية دون تقويض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على النحو المذكور في الفرع ثانياً أو تنفيذ أهدافها الإنمائية

تخفيف عبء الديون

-ينبغي أن يكون **سياق إعمال جميع حقوق الإنسان**، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو السياق الذي يجري فيه تخفيف أعباء الديون وخدمة الديون ا لواقعة على البلدان المُثقلة بالديون، بما في ذلك تخفيفها عن طريق جهود تخفيف أعباء الديون (مثل الإعفاء من الديون، وإعادة جدولة الديون، وخَفْض خدمة الديون، وتأجيل دفع الفائدة المصرفية)

قرار 20/10مجلس حقوق الانسان 18جويلية 2012:

عبء الديون هو عقبة امام تحقيق التنمية التي محورها الإنسان واعمال حقوق الإنسان (سداد ديون مفرطة يؤثر سلبا على قدرة الدولة) ويحد من التمتع بالخدمات الاساسية والتنمية الاجتماعية(مبلغ تسديد الدين اكثر من المساعدة)

ويذكر القرار بمسؤولية الدولة وحقها في اختيار الوسائل والاهداف للتنمية وعدم الخضوع للإملاءات الخارجية. وبان الازمة العالمية لا يجب ان تمنع من تدابير تخفيف عبء الديون .

ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد اليات فعالة ومنصفة لإلغاء عبء الديون على البلدان النامية

و يدعو الدول لاتخاذ تدابير لمكافحة الصناديق الانتهازية.

تخفيف عبء الديون يمكن ان يؤدي الى تحرير موارد لأنشطة التنمية المستدامة والحد من الفقر و يالتالي سرعة اتخاذ التدابير يذكر بالتعهد الوارد في المبادئ التوجيهية : ايجاد حلول فعالة ومنصفة وانمائية لأعباء الديون وخدمة الدين

كما يؤكد على اهمية وضع برامج اصلاح اقتصادي ناشئة عن الديون بمبادرة من البلد نفسه

اي مبادرة لتخفيف او اتفاق قرض او مفاوضة يجب ان يتم بعلم الجمهور ومع احترام الشفافية ووضع ترتيبات واليات تشاور للغرض(مشاركة مجتمع مدني هيئات حقوق الإنسان) خاصة مشاركة اضعف الفئات واكثرها حرمان

و ربط قضايا الاقتصاد الكلية بالسياسات المالية بأهداف التنمية مع مراعاة السياق والاولويات لتخصيص الموارد على نحو يكفل التنمية واعمال الحقوق اعمالا شاملا

برامج الاصلاح الاقتصادي يجب ان تزيد حيز السياسات العامة للتنمية المتوازنة مع اعمال الحقوق

على الداءنين من المؤسسات المالية ان يقيموا اثر مشاريع التنمية واتفاقيات القروض على الحد من الفقر واعمال الحقوق

ان لا تخضع سياسات الحقوق الاساسية المتعلقة بالغذاء و المسكن والعمل والتعليم لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي وبرامج الاصلاح الناشئة عن الديون

ضرورة اطلاق حوار سياسي بين البلدان والمؤسسات المالية على اساس تقاسم المصالح

يكلف المقرر بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن تاثير الديون على التمتع بالحقوق

ويحث الدول والمؤسسات المالية على التعاون مع المقرر الأممي

مهام المقرر الأممي للديون الخارجية

تتمثل مهام المقرر الامي للديون الخارجية وفق قرار مجلس حقوق الإنسان 16/25 في:

- (أ) آثار الديون الخارجية والسياسات المعتمدة للتصدي لها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان في البلدان النامية، وبصفة خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- (ب) تأثير الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات الدولية المتصلة بها في قدرة الدول على وضع وتنفيذ سياساتها وبرامجها، بما في ذلك الميزانيات الوطنية التي تستجيب للمتطلبات الحيوية من أجل تعزيز إعمال الحقوق الاجتماعية
- (ج) التدابير المتخذة من قبل الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من حدة هذه الآثار في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأشد فقراً والمثقلة بالديون
- (د) التطورات الجديدة والإجراءات والمبادرات الجارية التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بسياسات الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان؛
- (ه) تحديد المعايير الدنيا لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- (و) تعزيز التشاور مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بغية إنجاز ولايته

قرار مجلس حقوق الإنسان 9/25 يضيف إلى الخبير المستقل مهمة اساسية اخرى

- أن "يواصل النظر في إطار ولايته في التأثير السلبي لتدفقات الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع في التمتع بحقوق الإنسان"
- يزور البلد ويقدم توصيات تناقش في مجلس حقوق الإنسان وبقية الاليات التعاقدية اساسا اللجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمناسبة استعراض تقرير الدولة ومعها تنسيق كبير في العمل.



المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بأثار الديون الخارجية وحقوق الإنسان

السيد خوان بابلو بهسلفسكي

ادى زيارة رسمية إلى تونس من 20 إلى 28 فيفري 2017 حيث تمكن من القيام ب:

- تقييم آثار سياسات التكيف أو الاصلاح الهيكلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- الاطلاع على مدى تأثير الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يمر بها البلد على التمتع بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- تقييم أثر **التدفقات المالية غير المشروعة** على التمتع بحقوق الإنسان
- مناقشة إمكانية وكيفية إسهام سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية في تعزيز حقوق الإنسان في تونس
- **مقابلة ممثلي عديد الوزارات**: الشؤون الخارجية، المالية، التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، العدل، العلاقة مع المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، الشؤون الاجتماعية، التكوين المهني والتشغيل، الصحة العمومية ووزارة التربية

- أعضاء مجلس نواب الشعب
- المؤسسات العمومية
- كما اجتمع مع ممثلي **المؤسسات المالية الدولية**: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
- هيئة حقوق الإنسان
- ممثلي المجتمع المدني وعدد من الأكاديميين
- الاتحاد العام التونسي للشغل

عقد الخبير المستقل ندوة صحفية في 28 فيفري 2017 بتونس تضمنت :

- عرض النتائج الأولية التي توصل إليها في ختام زيارته إلى تونس
- ذلك قبل تقديم توصياته النهائية على هامش مناقشة تونس لتقريرها الوطني الثالث لحقوق الإنسان في إطار الية الاستعراض الدوري الشامل في ماي 2017 بمجلس حقوق الإنسان بجينيف

نتائج الزيارة:

- الإرادة السياسية الحكومة التونسية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ودعم التعاون والشراكة مع سائر الهيئات الأممية



- **الإرادة السياسية الحكومة** التونسية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ودعم التعاون والشراكة مع سائر الهيئات الأممية
- تثمين **جهود الدولة التونسية في مجال النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** تشريعيا ومن خلال مسار تركيز الهيئات الدستورية المستقلة، مبرزا الأبعاد الاجتماعية لتدخلات الدولة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلاد والتحديّات القائمة على مستوى التصدي للإرهاب.
- كما أكد على جهود الدولة التونسية في مجال تكريس الحقوق التي تضمنها دستور 2014 والاتفاقيات الدولية فضلا عن جملة الآليات التي تم إرساؤها لمكافحة الفساد وتبييض الأموال والتهرب الجبائي

توصيات المقرر الامي للديون الخارجية للجمهورية التونسية

- مقاربة **إصلاح الضمان الاجتماعي** القائمة على الحقوق وسد الثغرات في شبكة الضمان الاجتماعي بأن توجه مزايا الرعاية الاجتماعية بشكل أفضل لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها.
- وضع **استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر** على أساس بيانات مفصلة عن الفقر
- كما يجب تمكين أصحاب الحقوق من **الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة** اذا فشلت السلطات العامة في أن تقدم لهم منافع الضمان الاجتماعي التي يستحقونها.
- يجب على الدولة أن تضمن في هذا الصدد **معاملة غير تمييزية**
- ينبغي ان لا يتم- نتيجة أسقف الإنفاق - في بعض المناطق استبعاد مقدمي الطلبات المؤهلين من عدة الخدمات الاجتماعية لأن الأموال المخصصة لمنطقة أو بلدية معينة قد استنفدت
- ضمان الشفافية والمشاركة والعدالة في الميزانية والضرائب و يجب ألاّ تفضي جهود الحد من تكاليف فاتورة أجور القطاع العام من خلال الإبقاء على عدد أقل من الموظفين في القطاع العام، إلى عرقلة الإصلاحات في القطاع العام، ومنع معالجة النقص في عدد الموظفين في المراكز الصحية والمستشفيات في المناطق الريفية، وعدم زيادة عدد الموظفين في إدارة الضرائب وتفقدية الشغل أو عدم التحقيق في الفساد والجرائم الاقتصادية ومقاضاتها

- إيلاء الأولوية لإعادة تنظيم الموارد المالية والبشرية في الوظيفة العمومية، بدلا من تجميد الانتدابات في جميع المجالات أو تخفيض عدد العاملين في الوظيفة العمومية
- التحسينات لزيادة **الشفافية في الموازنة العامة**، لمنح الجمهور والسلطة التشريعية المزيد من الفرص للانخراط في مسار إعداد الميزانية وتحسين مراجعة الموازنة العامة
- مبدأ **العدالة الاجتماعية ركيزة الإصلاح الضريبي** في البلاد: ويجب أن يشمل ذلك فرض ضريبة أكثر تصاعدية على الدخل الشخصي مع تخفيض معدلاتها لذوي الدخل المنخفض، وجعل إدارة الضرائب أكثر كفاءة ونزاهة من أجل أن تضمن أن يفي أكبر عدد من دافعي الضرائب بالتزاماتهم الضريبية بشكل تام، على النحو المتوخى في برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي للحكومة التونسية

- إجراء **تقييمات لأثر الإصلاحات على التمتع بالحقوق الاجتماعية و بحقوق الإنسان قبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكبرى** على النحو المطلوب في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية و حقوق الإنسان

- الحاجة لتقييم و رصد مدى تأثير الأزمة الاقتصادية، وتكاليف تدابير الاحتواء والفساد، على توفير خدمات الرعاية الصحية العامة لأصحاب الحقوق في تونس. ولا يبدو أن هذا الرصد يجري حاليا. غير أنه من الضروري معرفة، أين وما هي الأسباب التي تجعل بعض أصحاب الحقوق محرومين من إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والمرافق أو البضائع الكافية. يمكن أن تكون هناك أسباب كثيرة: على سبيل المثال، أصحاب الحقوق لا يستطيعون تسديد تكاليف خدمات الرعاية الصحية؛ أو ارتفاع التكاليف المشتركة أو الرشاوى التي تقوض الوصول إليها، أو معاناة بعض المؤسسات العامة، ولا سيما في المناطق الريفية من نقص في الكادر الطبي، أو تدهور البنية التحتية للرعاية الصحية العامة ولمرافقها.

يعد هذا التحليل ضروريا من أجل إصلاح منظومة الصحة العمومية وتحسينها بناءً على الرؤية المشتركة لنظام الرعاية الصحية التي توفر الوصول الشامل للجميع.

مثالا آخر: إذا تم رفع الدعم عن الطاقة أو المواد الغذائية أو وقع تخفيضه، فمن الضروري حماية الأسر ذات الدخل المنخفض من الآثار السلبية لهذه الإصلاحات لضمان أن تظل الطاقة أو المواد الغذائية في المتناول.

وينبغي أن يكون **التدرج والكفاءة والعدالة الاجتماعية والتشاور أركان أي إصلاحات تتعلق بالدعم.**

- خفض العجز العام من خلال الحد من الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة

- وقد قدرت الأبحاث الأكاديمية أن مجموع هروب رؤوس الأموال غير المشروعة من تونس قد بلغ 38.9 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى سنة 2010، منها 33.9 مليار دولار خلال نظام بن علي

- جمدت عدة بلدان الأصول التي تم نهبها نظام بن علي وهرّبها إلى الخارج، ولكن ظلت المبالغ التي تمت إعادتها إلى تونس حتى الآن مخيبة للآمال. و لذلك تمت دعوة المجتمع الدولي إلى الإيفاء بالتزاماته القانونية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك بضمان عودة الأصول المسروقة في الوقت المناسب إلى تونس.

- عدم كفاية الموارد و الانتدابات المقدمة للقطب القضائي والمالي المكلف بمقاضاة جرائم غسل الأموال والفساد والجرائم المالية

- **إرساء المساءلة عن التواطؤ المالي و الجرائم الاقتصادية الماضية**

- تقدير للجهود المبذولة من قبل هيئة الحقيقة والكرامة التي وفرت منبرا لإبلاغ صوت ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

هيئة الحقيقة الكرامة والحقيقة بصدد التحقيق في الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حقوق العمال، وأن ولايتها تغطي كذلك التحقيق في الفساد المالي واختلاس الأموال العامة

إن هيئة الحقيقة والكرامة مكلفة بمهمة شاملة وصعبة، وتستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي. ويجب **ألا يكون هناك بأي حال من الأحوال إفلات من العقاب** على جرائم الاختلاس الواسع النطاق للأموال العامة

ولا بد من التأكيد على القيام **بالمساءلة الفردية عن الجرائم المالية** الخطيرة التي ارتكبت في زمن نظام بن علي.

- أهمية **إرساء المساءلة كذلك في القطاع المصرفي** يبدو أنه لم يتم حتى الآن فرض أي عقوبات ضد المؤسسات المالية، ولم تجرِ أي تحقيقات ضد الأفراد الذين ساعدوا النظام السابق في المعاملات المالية المتعلقة بالفساد واختلاس الأموال العامة في الماضي

- ينبغي أيضا **التحقيق بشكل حاسم في دورومسؤولية المقرضين والجهات المانحة الأجانب الذين** ساعدوا ماليا نظام بن علي لسنوات عديدة في سياق العدالة الانتقالية

- . وفي هذا السياق دعم المقرر مقترحات المطروحة في البرلمان لإجراء تدقيق في الدين العام و شجع هيئة الحقيقة والكرامة على النظر في هذا البعد.

- **ادماج أهداف وتوصيات الأمم المتحدة في سياسات الإصلاح**

- **تأكيد على التوصيات التي رفعتها العام الماضي اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشمل ذلك ضمان أن تكون الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية متو افقة تماما مع مبادئ باريس، وتغطي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

- **وشجع الهيئة على تعزيز عملها حول حقوق الإنسان والسياسات الاقتصادية**

- **كما حث كذلك تونس على المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنح أصحاب الحقوق الحق في تقديم الشكاوى الفردية بعد استنفاد سبل الانتصاف المحلية.**

- و شجع الحكومة التونسية على مواصلة **دمج أهداف التنمية المستدامة في المخطط الوطني للتنمية** بدعم من الفريق القُطْرِي للأمم المتحدة.

- وينبغي أيضا أن تسترشد برامج الإصلاح الاقتصادي الكلي التي تنفذ بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية **بأهداف التنمية المستدامة و بالواجبات الملزمة لتونس في مجال حقوق الإنسان.**

- يمكن للمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف المساهمة في ذلك، عن طريق مواءمة إقراضها للأولويات التي حددتها أهداف التنمية المستدامة والحكومة التونسية.

- **لاستثمار في الحقوق الاجتماعية سيؤدي إلى نجاح الديمقراطية في تونس**

- نتج عن الحرمان من التمتع بحقوق الإنسان والفساد والتنمية الاجتماعية غير الشاملة انتقال تونس إلى الديمقراطية.

- إن البطالة، والوعي بالفساد في المستويات العليا للدولة، وعدم المساواة الاجتماعية والجهوية أشعلت الغضب بنفس القدر الذي سببه غياب التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.

- يمثل انتقال تونس إلى الديمقراطية الحدث الأبرز في المنطقة. وقد نتج عن ثورة 2011 تحسن كبير على مستوى التمتع بالحريات المدنية والسياسية. تمت في عام 2014 المصادقة على دستور جديد كرس المعايير الدولية لحقوق الإنسان وأجريت انتخابات عامة. **إن الحريات المكتسبة ينبغي ألاّ يقوضها التقدم المتفاوت في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

- **قد يصبح التقدم المحرز في مجال الحقوق المدنية والسياسية هشا، إذا لم تَتَلَقَّ تونس الدعم والاستثمار اللازمين لضمان تحقيق تحسن ملموس في المجال الاجتماعي والاقتصادي.**

- ولذلك ينبغي **أن تكون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على رأس أولويات المؤسسات المالية الدولية، والمقرضين الثنائيين والسلطات التونسية. إن الاستثمار في هذه الحقوق هو أفضل استثمار لمنع حدوث التطرف العنيف وعدم الاستقرار السياسي.**

- يجب عدم نسيان حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والمساءلة عند وضع إطار ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي المنتج. فهي شرط أساسي لتحقيق النمو الشامل.

- تدابير التقشف التي من شأنها أن تقلل من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقانون الدولي **تدابيرَ مبررة حصرا إذا كانت لا مفر منها وكانت ضرورية ومتناسبة.** بمعنى أن اعتماد أي سياسة أخرى أو الامتناع عن الفعل من شأنه أن يكون أكثر ضررا على الاقتصاد، وعلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية. ويجب الإبقاء على هذه الإجراءات فقط إذا لم تؤدِ إلى حدوث تمييز؛ وبشرط أن تخفف من عدم المساواة وأن تضمن ألا تتأثر حقوق الأفراد والفئات المحرومة والمهمشة بشكل غير متناسب.

و الأهم من ذلك أنه **يجب ألا تقوض الحد الأدنى من المضمون الأساسي للحقوق المحمية** بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3].

- يجب أن تستند تدابير التكيف والاصلاح إلى رؤية مبنية على **استقرار اجتماعي وسياسي ومالي طويل الأمد**، وينبغي أن تكون سياسات الإصلاح متماشية مع اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمقاربة القائمة على حقوق الإنسان في مجال التنمية.

- يجب أن تنفذ الإصلاحات الاقتصادية على أساس جدول زمني أكثر واقعية.

- ينبغي إعطاء الأولوية لتوفير فرص عمل للنساء وطالبي الشغل من الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، في المناطق الأكثر حرمانا.

- الحد من خدمة الدين العام وتحرير الموارد للاستثمار العام وفقا لاستراتيجية التنمية الوطنية التي نوقشت على نطاق واسع.

- ينبغي أن يستند تحليل القدرة على تحمل الديون على فهم شامل لتحمل الديون، وأن يتضمن حقوق الإنسان والأبعاد الاجتماعية والبيئية.

- لا دليل تجريبياً على أن إصلاحات سوق العمل ذات الصلة بالتقشف (على سبيل المثال، تجميد أو تخفيض الأجور والحد الأدنى للأجور) ينتج عنها زيادة في النمو الاقتصادي أو العمل أو في تحسن وضع العمال.

6-اعداد استراتيجية المناصرة:

بعد ان قام الشباب بتحديد الفاعليين الاساسيين المستهدفين من عملية المناصرة من اجل سياسات عمومية اكثر تشريكا لهم في عمليات صنع القرار والمطالبة بتحويل المديونية الى استثمارات في المناطق المهمشة اساسا. عمل الشباب خلال هذه الورشة على صياغة مضامين رسالة المناصرة. فقام المدرب بتقسيمهم الى مجموعتين تقوم كل مجموعة بصياغة الرسالة والمطالب التي تراها مناسبة وفق المحاور الاساسية التي تم ضبطها من طرفهم.



فريق العمل 1



فريق العمل 2

بعد ان قدم كل فريق توصياته ومناقشتها تم تطويرها بناءا على التفاعلات والمقترحات الاضافية تمت صياغة بيانان ختاميان



ثم توحيد الرؤية والمقترحات والخروج ببيان ختامي موحد



البيان الختامي

نحن شباب المخيم الرابع " من اجل شباب ملتزم بالتغيير بتكريس حقوق الانسان والمواطنة" المنعقد بمدينة الحمامات ايام 24 و 25 و 26 و 27 جوان 2020:

ايمانا منا بمبادئ الثورة القائمة على المساواة والحرية والكرامة

والتزاما منا بقيم الديمقراطية والحقوق الانسانية في كونيتها وشموليتها وترابطها، وتحقيق اهداف التنمية المستدامة

وتأكيدا على دور الشباب كقوة فاعلة في بناء الوطن حسب الفصل 8 من الدستور التونسي

وتمسكا منا بالمشاركة الفعالة في اخذ القرار ورسم السياسات العامة المتعلقة خاصة بتمكين الشباب وتحويل الديون الخارجية للبلاد التونسية لاستثمارات ورفض كافة اشكال التميز والاقصاء.

ندعو الى :

-تشريك الشباب في رسم السياسات العامة للدولة كحق من الحقوق الاساسية لضمان استمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة واستدامة الموارد الطبيعية

-تعزيز الاطر التشريعية والمؤسساتية لتشريك فعلي للشباب في الحياة العامة وذلك باعتماد اليات عمل "مع الشباب "وليس من اجل الشباب " فقط ، على الاصعدة المحلية والجهوية والوطنية

-دعم المبادرات الشبابية لبعث المشاريع والتشجيع على تثمين النفايات واستغلال الطاقات المتجددة

-تمكين الشباب من خدمات صحية و رعاية نفسية ذات جودة مع مراعاة الفئات الهشة

-نشر ثقافة صحية للشباب وتكثيف حملات التوعية بما في ذلك الامراض المستجدة والسارية

-تمكين الشباب من اكتساب مهارات التعلم و المواطنة

-رقمنة التعليم واعتماد اساليب تكنولوجية جديدة وما يتماشى واحتياجات الشباب

-دعم الطاقات الشبابية للاستثمار الثقافي

-دعم التبادل الثقافي و ترسيخ قيم الاختلاف والتعايش السلمي والوقاية من الكراهية والتطرف العنيف

-تمكين الشباب من القيادة و من ممارسة المساءلة الاجتماعية.

-رقمنة الادارة وتبسيط الإجراءات الادارية ونشر تقارير الرقابة والتفقد.

وعليه نؤكد على ضرورة تكاثف جهود كل من الدولة والمجتمع المدني والشركاء من الداخل والخارج من اجل مناصرة الشباب لتحقيق اهداف التنمية المستدامة واحداث برنامج ممول من الديون الخارجية للبلاد التونسية المحولة الى استثمارات .

شباب صفاقس



رائد الجوه

22 سنة

طالب



بلقيس شعبان

37 سنة

دكتورة في علوم الفلاحة و البيئة



أسامة فارسي

22 سنة

مكلف إداري بمشروع



مريم عبدالجواد

26 سنة

طالبة

شباب دوار هيشر



عبد الودود الغربي

22 سنة

ممرض و ناشط في المجتمع المدني



هيفاء الحيوني

24 سنة

منسقة



اسماء الرحماني

23 سنة

طالبة بالمرحلة الثالثة ماجستير انساق التفكير الفلسفي في عالم الكتابة بثبات في رصيدها 3 مقالات صنفت علمية و عضوة وناشطة في logos لدعوة الطلاب للتفكير و النشاط الفكري



اسامة بوكحيلي

23 سنة

ناشط بالمجتمع المدني



اميرة الغربي

22 سنة

طالبة و ناشطة

شباب بنزرت



محمد الهادي نقمار

25 سنة

مهندس اعلامية



احلام معلاوي

28 سنة

فنانة،ناشطة واستاذة عربية



نادية الدالي

سنة 34

طالبة دكتوراة ،مراة تونسية مناضلة



ايوب نفزي

28 سنة

ناشط بالمجتمع المدني



نور الهدى مقنين

25 سنة

مجازة في الاحصاء



حمزة بياع

18 سنة

فنان شاب، ناشط



ماهر مداح

23 سنة

التخييم والبحر والطبيعة

شباب القصرين



درصاف بوزيدي

23 سنة

المهنة: طالبة



بشير بوعلاقي

26 سنة

ناشط بالمجتمع المدني



مالك عيشاوي

20 سنة

طالب



إيمان نصري

30سنة

مساعدة محاسب

اعضاء المجالس البلدية



سندس فريخة

53 سنة

رائسه دائرة حي الحبيب - صفاقس



هالة سعايدي

32سنة

فني سامي اول للصحة العمومية اختصاص ادوات جراحة وعضو مجلس بلدي دوار هيشر- منوبة



فتحية نصري

32 سنة

مستشارة بلدي -القصرين



عبد الحميد علاقي

30 سنة

مستشار بلدي - القصرين

موظف عمومي